

## العدالة الجندرية هي عدالة اجتماعية! المبادئ التوجيهية للسياسة المتعلقة بالنوع الاجتماعي في مؤسسة فريدريش إيبيرت

في هذا السياق، تعني العدالة الجندرية بالنسبة لمؤسسة فريدريش إيبيرت "حرية العيش والتواجد بطرق مختلفة لا يحددها مسبقًا النوع الاجتماعي، لا بل تقوم على المساواة في توزيع الموارد وفي فرص التمتع بالنفوذ والحصول على الاحترام"<sup>2</sup>. استنادًا إلى ذلك، تسعى المؤسسة من خلال عملها في ألمانيا وفي جميع أنحاء العالم إلى دعم تحقيق الأهداف التالية:

### ← توفير سبل عيش مستقلة وتوزيع الدخل بشكلٍ مُنصف وضمن فرص متساوية في المشاركة

قد يتضمن هذا الهدف، على سبيل المثال لا الحصر، توفير الأجر الكافي للنساء والأمن الاجتماعي، وتوزيع أعمال الرعاية ضمن الأسرة بشكلٍ مُنصف من ناحية النوع الاجتماعي، وخفض مستويات عدم المساواة في الدخل المتعلقة بالنوع الاجتماعي، بالإضافة إلى توزيع العمل المدفوع وغير المدفوع الأجر بشكلٍ عادل، وضمن المسؤولية الاجتماعية والسياسية عن أعمال الرعاية، وتحقيق المساواة في مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تلتزم مؤسسة فريدريش إيبيرت في عملها على قيم الديمقراطية الاجتماعية الأساسية وهي: الحرية والعدالة والتضامن. وتستمد من هذه القيم أهدافًا سياسية محددة تضمن المساواة في الفرص من أجل ترجمة هذه القيم إلى واقع وتمكين التأثير الاجتماعي بغض النظر عن النوع الاجتماعي أو الهوية الجنسية أو التوجه الجنسي. ولطالما كانت الديمقراطية الاجتماعية في طليعة العوامل التي تساهم في تحقيق العدالة الجندرية. ومن الأمثلة على ذلك حصول المرأة على حقها في الاقتراع (1919) ونصّ الدستور على المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة<sup>1</sup>. ولا شك في أن هذا الإرث السياسي يشكّل تصورنا لذاتنا اليوم، إذ إننا متأكدون أنه لا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية، ولا قيام ديمقراطية قوية ونايضة بالحياة، من دون تحقيق المساواة القائمة على النوع الاجتماعي. ولذلك نسخر جهودنا للحدّ من التمييز وتحقيق المساواة الفعلية.

تقدّم هذه المبادئ التوجيهية دليلًا حول الغايات والأهداف والمبادئ الأساسية ونهج العمل التي تتبعها مؤسسة فريدريش إيبيرت في عملها، سعيًا منها للمساهمة في دعم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي.

1 تنص الفقرة 2 من المادة 3 من الدستور الألماني (القانون الأساسي) على ما يلي: "الرجال والنساء متساوون في الحقوق. وتدعم الدولة التنفيذ الفعلي للمساواة بين النساء والرجال، وتتخذ الخطوات اللازمة للقضاء على العوامل السلبية السائدة حاليًا."

2 Pimminger, Irene, Geschlechtergerechtigkeit: ein Orientierungsrahmen für emanzipatorische Geschlechterpolitik (إرين بيمينجر)، (العدالة الجندرية: إطار توجيهي لسياسة التحرر القائمة على النوع الاجتماعي)، برلين، مؤسسة فريدريش إيبيرت، 2014. <http://library.fes.de/pdf-files/dialog/10739-20140513.pdf>

### ← الكرامة والنزاهة

يشمل ذلك مكافحة التحيز الجنساني، والحدّ من جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتقديم الحماية من الاستغلال الجنسي، وضمان حقّ المرأة في اتخاذ القرارات الجنسية والإيجابية الخاصة بها.

### ← الانفتاح والتنوع

يعني ذلك التخلص من الصوّر النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وضمان الحرية في تحديد الأدوار المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتشكيل مفاهيم الأسرة، والاعتراف بالتنوع عبر الطيف الكامل للأنواع الاجتماعية.

وتتضمن المبادئ الأساسية التي يستند إليها عملنا في السياسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في ما يلي:

### ← المساواة القائمة على النوع الاجتماعي في جميع جوانب الحياة والسياسة

إنّ تنفيذ المساواة القائمة على النوع الاجتماعي هو عملية شاملة تجمع بين العمل الاستراتيجي والمنهجي والمحتوي. وتؤثر هذه العملية على السياسات في جميع المجالات، مثل السياسات المالية والسياسات في قطاع التنقل والسياسات المتعلقة بالحماية من آثار تغيّر المناخ<sup>3</sup> وسياسات الرقمنة وغيرها.

### ← العدالة الجندرية في أوروبا ودول العالم

تمثّل حقوق المرأة والمساواة الجندرية أهدافًا عالمية يجب أن تسعى إلى تحقيقها السياسات وجهود التعاون الوطنية والأوروبية والدولية. وفي الوقت نفسه هي تشكل شروطًا مسبقة لقيام الديمقراطية وتحقيق النموّ المستدام وحفظ السلام والحدّ من الفقر. وتستند هذه

الحقوق إلى اتفاقيات وصكوك ومفاهيم دولية قائمة، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

وينعكس ذلك على النهج الذي نعتمده في عملنا الداخلي والخارجي على النحو التالي:

تدعم مؤسسة فريدريش إيبيرت بشكلٍ فاعل مبدأ تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي عبر مجالات مسؤولياتها وأعمالها كافة، كما وهدف المساواة الجندرية. وتنصّ مبادئ القيادة التي يضعها قسم الموارد البشرية في المؤسسة على ضرورة أن "تعرّز الهيئة التنفيذية في مؤسسة فريدريش إيبيرت التنوع والمساواة الجندرية وتشجعهما، بالإضافة إلى التزامها بتحقيق توازن صحي بين الحياة والعمل". في هذا السياق، تقوم الجهة المسؤولة عن مساواة الفرص في المؤسسة بمهامها بالتوافق مع الفقرة 6 من "اتفاقية العمل العامة" الخاصة بالقوى العاملة.

علاوة على ذلك، تدعم مؤسسة فريدريش إيبيرت القوى العاملة فيها وتمكّنها في ما يخصّ التنفيذ التقني والحقيقي لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي، وذلك عبر تصميم إجراءات مُنصفة من ناحية النوع الاجتماعي وبناء الهيكليات اللازمة مثل إنشاء وحدة مركزية تُعنى بتنسيق الأعمال المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتعيين منسّقين/ منسّقات للنوع الاجتماعي في مختلف وحدات العمل (بما يشمل الأقسام والإدارات والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية). يتم أيضًا دعم تعميم مراعاة

3 الملخص التوجيهي لمؤسسة فريدريش إيبيرت حول النوع الاجتماعي: النوع الاجتماعي وتغيّر المناخ: <https://intranet.fes.de/search?term=Gender%20und%20Klimawandel>

وتركز جميع المحتويات والوسائل والمنتجات في إطار عملنا على المساواة الجندرية، وهي تخضع بشكلٍ منتظمٍ لتحليلات وتقييماتٍ لاعتبارات النوع الاجتماعي. ويساعدنا ذلك في سعيينا إلى تحقيق مثال المجتمع المتنوع والخالٍ من التمييز الذي يضمن المساواة الجندرية.

هذا وتعكس الرسائل التي نوجهها إلى الجمهور موقفنا الذي يدعم هدف تحقيق العدالة الجندرية كما والنسوية السياسية الحديثة والتقاطعية التي تقوم على التضامن، مع الدعوة في الوقت نفسه إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتحوّل اجتماعي. وتشكل هذه الرسائل جزءًا من الفعاليات التي ننظمها ووسائل التواصل التي نعتمدها، مثل البوابة الإلكترونية بعنوان "شؤون النوع الاجتماعي" (Gender Matters) وحسابات التواصل الاجتماعي التابعة لها. بالإضافة إلى ذلك، تقدّم المؤسسة توجيهات بشأن التواصل المراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي من خلال دليل "لغة واحدة للجميع" (Eine Sprache für Alle).

تتوافق هذه المبادئ التوجيهية للسياسة المتعلقة بالنوع الاجتماعي مع بيان رسالة مؤسسة فريدريش إيبيرت، الذي يقول:

**إننا نلتزم بتحقيق العدالة الجندرية في جوانب الحياة كافة، لأن الديمقراطية التي ترسخ العدالة الحقيقية بين الجنسين هي وحدها العدالة الاجتماعية الفعلية.**

منظور النوع الاجتماعي من خلال جعله جزءًا لا يتجزأ من إدارة الجودة، بالإضافة إلى توفير أدوات المراقبة والتقييم، وتقديم تدريبات إضافية.

وتحاول مؤسسة فريدريش إيبيرت من خلال عملها أن تساهم في مواجهة الأوضاع غير المؤاتية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتغلب عليها، وأن تعكس صورة حديثة للنوع الاجتماعي ترسخ المساواة في جميع برامجها وأشكال عملها. وإننا نعتمد في عملنا المتعلق بالمساواة الجندرية منظورًا تقاطعيًا، ما يعني أننا نأخذ في الاعتبار كيفية تفاعل النوع الاجتماعي مع الفئات الاجتماعية الأخرى مثل الإثنية والدين والمكانة الاجتماعية وأوجه عدم المساواة الاقتصادية والإعاقة والتوجه الجنسي. إذ إنّ هذه الفئات تتفاعل مع النوع الاجتماعي وغالبًا ما تُفاقم أوجه عدم المساواة والأوضاع الاجتماعية غير المؤاتية.

والجدير بالذكر أن مناصرة الدعوة إلى التخلّص من الأوضاع غير المؤاتية القائمة على الهوية لا تتعارض مع جهود مكافحة أوجه عدم المساواة الاقتصادية، لا بل تعني التعاون والعمل معًا لتحقيق العدالة على نطاق أوسع، بما يشمل العدالة الاجتماعية، لمصلحة عدد أكبر من الناس.

وضع هذه التوجيهات فريق تنسيق شؤون النوع الاجتماعي في مؤسسة فريدريش إيبيرت واعتمدها الجهات المسؤولة عن مختلف الأقسام في المؤسسة في 23 أيلول/سبتمبر 2021.